



أباء مصرية

السياسي يوجه بإنشاء مجمع صناعي متكامل لتوطين إنتاج الأطراف الصناعية

القاهرة - خديجة حمودة

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي بيده إنشاء مجمع صناعي متكامل لتوطين إنتاج الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية لذوي القدرات الخاصة، بالتعاون مع الشركات الأجنبية العريقة في هذا المجال، وذلك لدعم المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم على الحياة اليومية بشكل طبيعي، كما وجه الرئيس السيسي بالتوسع في تهيئة مرافق الدولة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، طبقاً للاكواد العالمية في هذا المجال. جاء ذلك خلال لقاء الرئيس السيسي امس مع د.مصطفى مديولي رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والمسؤولين.



الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال اجتماعه مع رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مديولي

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي بيان الاجتماع تناول «متابعة جهود توطين صناعة الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية لذوي القدرات الخاصة».

الاجتماع شهد استعراض جهود الدولة من خلال كل الأجهزة المعنية المختلفة لوضع تصور شامل لإنشاء مجمع صناعي شامل للأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية في مصر، وذلك وفقاً لأحدث المعايير التكنولوجية والطبية

الدولية، حيث تم عرض نتائج الاتصالات التي تمت مع مختلف الشركات العالمية، فضلاً عن الزيارات الميدانية الخارجية للاطلاع على أحدث الإمكانيات في هذا المجال سعياً نحو إقامة المجمع، من خلال عدة محاور رئيسية أهمها

إنتاج مكونات عالية الجودة، ونقل التكنولوجيا، وتوطين الصناعة، وتعزيز البحث العلمي والتطوير، أخذاً في الاعتبار أن المجمع من المقرر أن يشتمل على مجموعة من المصانع المتخصصة في إنتاج مكونات الأطراف الصناعية، وأجهزة الشلل والجبانر، والمواد سابقة التصنيع، والكراسي المتحركة ومساعدات الحركة، والأحذية الطبية، ومنتجات السليكون. ووجه الرئيس السيسي بالاهتمام بتأهيل الكوادر البشرية، وتدقيق قواعد البيانات الخاصة بأعداد المستفيدين وحجم الطلب المحلي، وكذلك بحث فرص إشراك القطاع الخاص المصري من ذوي الخبرة في هذا المجال.

«التعليم»: امتحانات «أبناؤنا في الخارج» إلكترونياً وفق نظام الفصلين الدراسيين ولا يجوز عقدها في أية دولة ليس لمصر تمثيل دبلوماسي بها

القاهرة - مالة عمران

أصدر وزير التربية والتعليم والتعليم الفني د.رضا جازاري قراراً وزارياً بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم (136) لسنة 2013 بشأن تنظيم امتحانات «أبناؤنا في الخارج»، والمعدلة بالمادة الأولى من القرار الوزاري

رقم (461) لسنة 2015، ويتضمن القرار: تعقد امتحانات «أبناؤنا في الخارج» إلكترونياً تحت إشراف سفارات جمهورية مصر العربية في جميع دول العالم طبقاً لأحكام قانون التعليم، وتعديلاته وكل اللوائح والقرارات الوزارية المنظمة لهذا الشأن. كما تضمن القرار - وفق بيان الوزارة - أنه لا

يجوز عقد هذه الامتحانات في أية دولة ليس لمصر تمثيل دبلوماسي بها، وتعقد هذه الامتحانات بنظام الفصلين الدراسيين اعتباراً من العام الدراسي 2022-2023، ويعفى الطلاب المتقدمون لهذه الامتحانات من درجات أعمال السنة والأنشطة التربوية المنصوص عليها بالقرارات الوزارية المنظمة لهذا الشأن.



طيب!!!

بقلم: حسام فتحى

h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

حجر.. في البحيرة الراكدة

دون أن تملك عقاراً واحداً منها!! ويتابع صفحاتها على «فيسبوك» أكثر من 16 مليون متابع! وبالمنااسبة هناك آلاف العقارات المسجلة على موقع الشركة من مصر، ولم تتجج «الفلوة» المصرية في إفساد الأمر (تجربة شخصية: عند تأجير شاليه في الساحل «الشريير» حاولت مالكته الاستدعاء وتسليماً شاليه آخر يعلو الشاليه المتفق عليه، وفور شكوى ابنتي الصغرى إسرائ عبر الإيميل كان التواصل الغوري الهاتفي من إدارة الشركة وفتح تحقيق انتهى بإعادة الأمور لنصابها، ومعاينة المالكة وخصم مبلغ من التعاقد وإعادةه لحسابي فوراً.. وببساطة)!

خلاصة الأمر، لماذا لا يتم إنشاء شركة (موقع) مصري مائل لـ (AIRBNB)، وتديره «جهة» موثوق فيها، وتخضع لقواعد وقوانين ورقابة صارمة، يتم فيه تجميع كل العقارات التي يرغب أصحابها في تأجيرها بنفس الطريقة داخل مصر فقط؟

وإن لم نستطع ذلك - وهو أمر يسير - فلماذا لا نبدأ بإنشاء موقع موثوق يساعد أصحاب العقارات على التعامل مباشرة مع «إير بي ان بي»، خاصة من لا يمتلكون القدرة أو اللغة أو المهارة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة؟

مجرد أفكار.. عابرة.. وبالتأكيد فإن أهل «التخصص» لديهم ما هو أفضل من ذلك، لكنني أحاول فقط رمي حجر ربما يحرك مياه البحيرة الراكدة.

2008، تدير تأجير مئات الآلاف من العقارات

الاقتصادي د.إيلي يشوعي لـ «الأنباء»: لا يجوز فرض ضرائب في زمن الانكماش والانهيال

التحرك باتجاه المصارف لم يبدأ لكي يتوقف، وعلى المودعين الذهاب الي منازل أصحاب المصارف التي دعت جميعها للاقبال لثلاثة أيام وذلك لنشر القوى الأمنية لأن الاقتحامات ستعود وحصل د. يشوعي مسؤولية ما آلت إليه أوضاع المودعين لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي طلب من المصارف زيادة رأسمالها، لافتاً إلى أن المصرف عندما يزيد رأسماله يكون لهدفين إما لزيادة أصوله، أو لزيادة سيولته، أما في واقع المصارف للبنان فإن الهدف زيادة السيولة بفعل انخفاضها من 22 مليار دولار عشية الانهيال إلى أقل من 8 مليارات دولار وهي اليوم تشكو من ضعف السيولة، وعليه فإن زيادة رأس المال يكون بتعزيز هذه السيولة، لافتاً إلى أن المصارف لم تعوم نفسها كفاية ولا المساهمين جاؤوا وأضافوا على 20% نقدا رساميل جديدة من حساباتهم الخاصة، مؤكداً أن المصارف لم تضع سلم أولويات للتعامل مع الزائنين خصوصاً المودعين الذين لديهم حالات إنسانية تتعلق بالمرض والانتعاش، لذلك حصلت هذه الفورة على المصارف وللجوء إلى هذا الأسلوب للحصول على ودائعهم.

وأشار د. يشوعي إلى فقدان 75 مليار دولار من المصرف المركزي وأن التدقيق المالي الجنائي عليه أن يشرف على مسيبي فقدان وإخفاء ونخر هذه الأموال. ونائباً على أصحاب المصارف إنقاذ شركائهم المصرفية من خلال مد اليد على جيوبهم لزيادة رأسمالهم، أي زيادة سيولة مصارفهم من أجل تلبية الطلبات الملحة من قبل بعض المودعين، ولا حل ثالثاً أبداً ولا فليتحملوا المسؤولية.



د. إيلي يشوعي

بيروت - اتحاد درويش

رأى الخبير الاقتصادي د.إيلي يشوعي أن الموازنة العامة التي توقف النقاش فيها في مجلس النواب إلى الأسبوع المقبل يجب ترميقها ورميها في سلة المهملات، إذ لا يعقل إقرار موازنة تتحم فيها زيادة الضرائب في زمن الانكماش والانهيال قبل استرداد الأموال المنهوبة التي هي البداية، بالإضافة إلى كشف كل الفجوات المالية أكان في المصرف المركزي أو في الإدارات.

ووصف د. يشوعي في تصريح له «الأنباء» الموازنة العامة للعام 2022 بأنها موازنة «دكنجي» وليست موازنة حكومة وهذا أقل ما يقال فيها، مشيراً إلى أن عملية الإنفاق التي جرت على مدى الأشهر التسعة الماضية كانت على قاعدة الاثني عشرية، معتبراً أن للحكومة الحق بزيادة الرسوم والضرائب وجبايتها عند إقرار الموازنة والتصويت عليها لتصبح نافذة، لكن ما حصل أن الحكومة زادت الرسوم على الاتصالات وبيدات جبايتها قبل ذلك وهذه مخالفة قانونية.

وأبدى د. يشوعي ملاحظاته على الموازنة التي يجري فيها تحميل أعباء الانهيال المالي للمواطنين، ولم تات على ذكر المحاسبية، ولا تتضمن إعادة هيكلة للمصارف وللبن العام ولا استرجاع الأموال المنهوبة ولا فيها كلام عن التدقيق المالي الجنائي، بل كل ما تضمنته هي الرسوم على الدخل وفرض ضريبة على الأملاك المبنية وعلى ميان شاعرة وعلى العقارات غير المستعملة. وعن الاقتحامات التي قام بها عدد من المودعين للمصارف رأى د. يشوعي أن



رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع مستقبلاً في مراب سفير المملكة العربية السعودية لدى لبنان وليد البخاري (محمود الطويل)

الاجتماع مخصص للنواب الحاليين فقط، درءاً للمطالبة بالتوسعة. وقد اكتملت صورة المواقف من اللقاء بحيث أن النواب التغييرين الخمسة منهم اثنان أكدا حضورهما وهما ياسين ياسين ومحمد فنجج، فيما التقت السفير غريو ورئيس التيار الحر جبران باسيل. بدوره، السفير السعودي وليد البخاري التقى أمس رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع الذي قال بعد اللقاء إن الاجتماع «طال وقمنا بجولة أفق وتركيزنا كان على مختلف جوانب الأزمة وانتخابات الرئاسة ولا خلاص للبنان إلا بعمقه العربي». وأضاف «لمست اهتمام السعودية الكبير بلبنان ولكنها تريد دولة لتتعاطي معها وهي تحضر حزم مساعدات كبيرة إذا كانت هناك دولة جديرة بالثقة وإلا فهي ليست مستعدة للتعاطي مع مسؤول منغمس بالفساد». في هذه الأثناء، دعا بري مجلس النواب إلى عقد جليستين يوم الإثنين المقبل، متابعية درس وإقرار مشروع الموازنة العامة لعام 2022. وضمن هذا الإطار يعق اجتماع النواب السنة في دار الفتوى يوم 24 الجاري، والذي سيحضره 24 نائباً من أصل 27، وحرصت المصادر المتابعة على التأكيد أن

قبل عون وميقاتي، سهلت العودة إلى مسار التاليف، والجهة الأبرز التي ضغطت في هذا الاتجاه هي حزب الله الذي يخشى من تنازع دستوري على تسلم حكومة تصريف الأعمال صلاحيات رئيس الجمهورية، فتحرك باتجاه ميقاتي وباسيل، واثمر هذا التحرك تجاوز مسألة اضافة ستة وزراء سياسيين والابقاء على تشكيلة حكومية من 24 وزيراً». في المقابل، ثمة من يرفض فكرة تعويم الحكومة الحالية، وللقوات اللبنانية وجهة نظر خاصة، إذا انها ترى في الدفع الحاصل باتجاه تاليف حكومة جديدة، أن تعويم الحكومة الحاضرة، جانباً من الضغوط التي يمارسها الفريق الرئاسي الذي سبق أن هدد علناً، باتخاذ خطوات غير دستورية، لمنع حكومة تصريف الأعمال من التسلم صلاحيات رئيس الجمهورية، واعتبرت القوات أن أي حكومة يحاولون تمريرها قبل انتخاب رئيس الجمهورية، لن تالفتقتنا. كما أن مطلب انتخاب رئيس الجمهورية قبل أي استحقاق آخر، يحظى أيضاً بدعم عربي ودولي واسع، وهذا ما نقلته سفيرة فرنسا في لبنان آن غريو

الانعكاسات الإيجابية لهذه المستجدات يفترض أن تظهر في السياق الحكومي أولاً، ثم على مستوى الاستحقاق الرئاسي. ويات هناك توافق على تعويم الحكومة عبر مسارين، إما اصدار مراسيمها بتريبتها الحالية، وإما تغيير بعض الأسماء فيها. وهنا كشف مصدر رسمي لبناني لـ«الأنباء» عن أن مسار تاليف الحكومة الجديدة قطع شوط كبيراً، وأن القرار بتاليفها قد اتخذ ولا رجوع عنه، وبعد عودة ميقاتي من نيويورك، سيقعد اللقاء السابع والحاسم بينه وبين الرئيس عون لاتفاق على الأسماء المقترح استبدالها». ورجح المصدر أن «تولد الحكومة الجديدة وتصدر مراسيم تاليفها قبل نهاية الشهر الجاري، وسقف الاتفاق على تاليفها ربما يكون يوم الخميس من الأسبوع القادم على بعد تقدير، وكل ما يشاع عن وجود عقبات تتصل بتغيير من 4 إلى 6 وزراء مع اتجاه رئيس الجمهورية لاستبدال وزراء محسوبين من حصته أمر غير صحيح». وأشار المصدر إلى أن «أكثر من جهة دخلت على خط تذييل العقبات، بحيث حصلت تنازلات متبادلة من

بيروت - عمر حنجر - داود رمال

موجة تفاؤل سياسي عارمة تغمر اللبنانيين منذ اواخر الأسبوع الفائت، وحقبة عاد الحديث عن الحكومة وعن الاستحقاق الرئاسي، وتالياً عن ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، بعد طول تعقيد ومعاونة دفعت بالدولار الأميركي إلى حدود الأربعين ألف ليرة، وبالمودعين التي اقتحام المصارف التي أغلقت أبوابها منذ الاثني عشر حتى اليوم الأربعاء. البعض يربد الفضل لوساطة حزب الله بين حليفه، الرئيس ميشال عون وتياره، برئاسة الصهر الظل جبران باسيل، وبين الرئيس نبيه بري وعبره، رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي، وتالياً سليمان فرنجية مرشح الحزب وفريق المناعة لرئاسة الجمهورية. والبعض الآخر يعطي الموجة التفاؤلية، إعادة دولية وإقليمية أوسع، انطلاقاً من عملية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل. وأوضح أن حل عقدة الترسيم بات في متناول اليد، في ظل التفاؤل الذي عبر عنه الرئيس عون لاتثناء لقاؤه ممثلثة الأمم المتحدة، وقد أوفد الرئيس عون موفد إلى هذه المهمة، نائب رئيس مجلس النواب إلياس بوضعب إلى نيويورك امس، للقاء الوسيط الأميركي أموس هوكشتاين وإبلاغه، كما يبدو قبول الجانب اللبناني بآخر الطروحات الإسرائيلية، والتي يخشى أن تتضمن مقايضة البر بالبحر، أي أن يتنازل لبنان عن نقطة BI عند رأس الناقورة، التي تطل على ساحل نهاريا وتوابعها، على الجانب الإسرائيلي، مقابل الاستجابة لمطالب لبنان على مستوى الخطوط البحرية.

وسبق هذه التطورات اعلان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الوقوف خلف السلطة اللبنانية في موضوع مفاوضات ترسيم الحدود، وأنه يريد أن يأكل العنب وحسب، أي دون مشكلة مع احد.

محكمة التمييز رفضت 3 دعاوى ضد البيطار

بيروت - يوسف دياب

«اعتمد الانتقائية في الاستجوابات والملاحقات، بحيث لم يستدع الرؤساء والوزراء والقادة الأمنيين والقضاة والإداريين الذين علموا بدخول نترات الامونوم إلى مقر بيروت، كما أنه تلقى دعماً من جهات خارجية لمآرب سياسية، حيث أعلن الكونغرس الأميركي دعمه للقاضي البيطار، وتمسكه به وبإليات التحقيق التي يعتمدها».

واعتبرت المحكمة في حثثيات القرارات الثلاثة التي أصدرتها، أن «مسألة الارتياح المشروع، هي من الأهمية بصوره لا يمكن إسناد أسبابها إلى ما يمكن أن يسمع أو يشاع، ولا يمكن التعويل على ما يصدر عن أي طرف في الدعوى». وشددت على أنه «لا شأن للمحقق العدلي بكل التصريحات التي تصدر من هذه الجهة أو تلك، ولا بالتحاليل الإعلامية لاستنتاج الحازنه». وخلصت المحكمة إلى قبول دعاوى الرد في الشكل وردها في الأساس، وتضمنين المدعين الرسوم والنفقات القانونية.

ردت محكمة التمييز الجزائية برئاسة القاضي جمال الخوري، ثلاث دعاوى مقدمة ضد المحقق العدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، والتي يطلب فيها المدعون، نقل الملف من عهده «بسبب الارتياح المشروع، والانحياز الواضح في عمله، وتعيين قاض بديل عنه».

وتقاطعت الأسباب التي ساقها مقدمو الدعاوى الموقوف محمد المولى والمدعيان يوسف المولى وهشام حيد أحمد، وزعمت أن المحقق العدلي «خضع لضغوط الرائي العام، وكشف مواعيد الاستجوابات قبل إبلاغ أصحابها بمن فيهم السياسيون، وسرب قرارات اتخدها ومذكرات توقيف أصدرها، كما تعمد تسريب أسماء الشخصيات السياسية والأمنية والعسكرية إلى وسائل الإعلام، وهو ما تسبب بحملة إعلامية داخلية وخارجية تآثر بها البيطار وخضع لها». وأشار المدعون إلى أن المحقق العدلي